المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

الكبير يدعو الدبيبة لإصلاحات مالية وعقيلة يحذر المؤسسات من تمويل حكومته

وحدة الأبحاث والدراسات
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

www.lcsms.info
lcsms.info

الإيجاز
05 مارس 2024

الكبير يدعو الدبيبة لإصلاحات مالية..

وعقيلة يحذر المؤسسات من تمويل حكومته

ايجـــاز

وحدة الأبحاث والدراسات

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

5 مارس 2024

مقدمة

دعا محافظ مصرف ليبيا المركزي "الصديق الكبير"، إلى إيقاف الإنفاق الموازي المجهول المصدر، وإقرار ميزانية موحدة لكامل التراب الليبي. وطالب الكبير، في رسالة موجهة إلى رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، بترشيد الإنفاق بما يحافظ على احتياطات الدولة وحقوق الأجيال القادمة، إلى جانب تنويع مصادر الدخل وتعزيز دور القطاع الخاص. كما شدد الكبير على ضرورة تخفيض الاعتماد على الواردات الخارجية من السلع الاستهلاكية التي تجاوزت نسبه الـ 80%، والعمل على زيادة إنتاج النفط وتصديره على المدى القريب والمتوسط، مناشداً أن تكون أولوية الإنفاق للاستثمار في التنمية الشاملة.

واستطرد الكبير قائلاً، إن الإنفاق العام منذ عام 2021، بدأ بباب المرتبات الذي سجل 65 مليار دينار عام 2023، مقارنة بعام 2021 الذي سجل 33 مليار، مضيفاً أن الإنفاق الاستهلاكي يستحوذ على 95% من الإنفاق العام. وأشار الكبير إلى ارتفاع بند الدعم من 20.8 مليار دينار عام 2021 إلى 61 مليار خلال 2022، متوقعاً أنها فاقت 61 مليارا خلال العام 2023. وكشفت رسالة المحافظ أن الدولة أنفقت منذ عام 2021 وحتى نهاية العام 2023 قرابة 420 مليار دينار، وجه معظمها لنفقات استهلاكية على حساب الإنفاق التنموي.

وتضمنت الرسالة الموجهة ردا على الدبيبة حول تصريحاته في احتفالية 17 فبراير بشأن سعر صرف الدولار، وقال الكبير إن الرغبة وحدها لا تكفي لإعادة سعر صرف الدولار إلى 1.3 دينار كما كان سابقاً، بسبب الممارسات الفعلية للحكومات المتعاقبة، مشيراً إلى أن التوسع في الإنفاق ساهم في تضخم سعر الدولار. وأرجع الكبير تراجع سعر صرف الدينار أمام الدولار إلى الأزمات المتعاقبة منذ عام 2013، والتي تمثلت في الإغلاق التعسفي للنفط الذي كبد الدولة خسائر بحوالي 150 مليار دولار، صاحبه خلل أيضا في السياسات المالية والتجارية.

وقال الكبير إن هذه الأسباب أدت إلى استنزاف جزء كبير من احتياطات الدولة من النقد الأجنبي، ولم يكن هناك خيار لإحداث التوازن والحفاظ على ما تبقى من احتياطات النقد الأجنبي إلا بتخفيض قيمة الدينار أمام العملات الأخرى. كما عزا الكبير انخفاض قيمة الدينار الليبي أيضا إلى زيادة مستوى الإنفاق العام بشكل ملحوظ وبلوغه مستوى 165 مليار دينار عام 2023، ووجود إنفاق مواز مجهول المصدر أسهم في ارتفاع حجم الطلب على النقد الأجنبي.

الانفاق العام	2021	2023
بند المرتبات	33 مليار دينار ليبي	65 مليار دينار ليبي
بند الدعم	20.8 مليار دينار ليبي	61 مليار دينار ليبي
مستوي الانفاق العام لعام 2023		165 مليار دينار ليبي

واعتبر الكبير أن وصول السعر إلى 1.3 للدولار الواحد لن يحدث إلا باستنزاف احتياطات المصرف المركزي واللجوء إلى الاقتراض من المؤسسات الدولية وهو ليس بالأمر الهين وينال من سيادة الدولة واستقرارها.

وجدير بالذكر أن الدينار الليبي في آخر تحديث له تخطى حاجز 7.50 دينار أمام الدولار، مسجلاً تراجعاً غير مسبوق منذ سنوات في السوق الموازية. ويشهد الدينار الليبي تراجعاً متزايداً أمام الدولار منذ شهر أكتوبر الماضي. ويستقر متوسط سعر الصرف الرسمي للدولار عند حدود 4.85 دينار، وفقا لجدول أسعار الصرف المعلنة من مصرف ليبيا المركزي. وكان مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي قد أقر في أغسطس 2020، توحيد سعر صرف الدينار الليبي، ليصبح سعره مقابل حقوق السحب الخاصة 0.1555، أي ما يعادل الدولار 4.48 دينار. وتعد هذه المرة الأولى التي يتخطى فيها الدولار حاجز 7.5 دنانير منذ إقرار حكومة الوفاق إجراءات الإصلاح الاقتصادي عام 2018.

وعن زيادة المرتبات والمنح، قال الكبير إن التوسع في الإنفاق قد يرضي بعض الأطراف على المدى القصير، ولكن يتنافى مع مبادئ الاستدامة المالية وضمان حقوق الأجيال القادمة. وتساءل الكبير حول كيف ستوفر الحكومة تمويل هذه الزيادات، خاصةً في ظل تراجع حجم الإيرادات المتوقعة للعام 2024 إلى مستوى 115 مليار دينار، و5 مليارات إيرادات سيادية بإجمالي قدره 120 مليار دينار. وحذر الكبير من أن الاستمرار في نفس السياسات المالية سوف يزيد الأمر تعقيداً، ويترتب عليه عجز مؤكد، وفق قوله، وطالب الدبيبة بالعمل معاً لاتخاذ السياسات الكفيلة لتفادي التمويل بالعجز. وتحمل هذه التصريحات توتراً لم يعد خافياً بين الكبير والدبيبة.

وفي هذا السياق، كشف موقع أفريكا إنتيليجنس الاستخباري الفرنسي، عن وساطة تركية قادها وزير خارجيتها "هاكان فيدان"، خلال زيارته إلى ليبيا، في 7 فبراير الماضي، للتقريب بين الدبيبة والكبير، وتهدئة التوتر بين مسؤول السياسة النقدية ومسؤول السلطة التنفيذية الذي تدعمه أنقرة. ويقول الموقع الاستخباري، إن وزير الخارجية التركية التقى سراً الصديق الكبير، بتنسيق وتسهيل من سفير تركيا لدى ليبيا "كنعان يلمز". وكان فيدان قد اجتمع مع الدبيبة قبل لقائه الكبير.

وتزداد الضغوط على رئيس حكومة الوحدة وتجعله في عزلة متزايدة في ليبيا، عقب الخلاف الذي نشب بينه وبين محافظ المركزي منذ أشهر، حين شرع الكبير بعرقلة تمويل حكومة الدبيبة، وتعطيل العقود التي يشارك فيها قريب الدبيبة ومستشاره، إبراهيم الدبيبة. ويردف الموقع أن تأخير صرف مرتبات موظفي القطاع العام منذ ما يربو 3 أشهر، يزيد من إضعاف موقف رئيس حكومة الوحدة بشكل كبير. وخلال لقائه مع فيدان، برر محافظ المركزي قراراته بحماية احتياطيات ليبيا من النقد الأجنبي. ومع أن المركزي هو المسؤول على معظم الإيرادات، إلا أن مؤسسة النفط بقيادة "فرحات بن قدارة" أنشأت آلية لتحصيل الإيرادات عبر نظام المقايضة، لمبادلة الوقود المكرر في الخارج بالنفط. وقد "حاول فيدان إقناع الكبير، الذي يحاول الدخول في السياسة، بدفن الأحقاد".

وفي خطوة زادت من الحصار المالي على حكومة الدبيبة، أصدر رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح"، قراراً يحظر بموجبه على جميع المؤسسات والشركات العامة تقديم أي تمويل لحكومة الوحدة الوطنية، سواء على شكل قروض أو تحت مسمى المسؤولية الاجتماعية. وحذر صالح من أن أي إثبات لمثل هذه التصرفات، سيضع المسؤولين والممثلين القانونيين لتلك الجهات تحت طائلة القانون، بتهمة إهدار المال العام والتقصير في حمايته. كما طالب صالح عدة جهات رقابية وإدارية، أبرزها المصرف المركزي وهيئة مكافحة الفساد ومجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط، بمراعاة القرار واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه.

خلاصة القول، إن خصوصية أزمة الانقسام السياسي في ليبيا تكمن في أنها أزمة بنيوية ومؤسساتية، أو ما يمكن تسميته "مأسسة الأزمة". وبين أزمة المؤسسات ومأسسة الأزمات تعيش ليبيا على المستوى الاقتصادي حالة تخبط وتردي، لا يجب لدولة نفطية مثلها أن تمر بها.

مظاهر هذا التردي سرده محافظ المصرف المركزي بالتفصيل في رسالته للدبيبة، والتي أكدت على وجود خلافات قوية بين الرجلين، دفعت تركيا للتدخل للوساطة بينهما.

وبعد عرقلة الكبير تمويل حكومة الدبيبة، ثم مخاطبة البرلمان مؤسسات الدولة بعدم تقديم أي تمويل لهذه الحكومة، يعيش الدبيبة وحكومته حصاراً مالياً خانقاً. هذه الحالة تعكس مدى التعقيد في الأزمة المؤسساتية في ليبيا، فهي ذات طبيعة مركبة، إذ أنها ليست فقط أزمة مناطقية بين الشرق والغرب، فالانقسامات تتواجد أيضا بين الأفراد والمؤسسات داخل المنطقة الواحدة، الشرقية أو الغربية.

والسؤال الذي يطرح نفسه: متى يدرك الفرقاء الليبيون حجم المخاطر التي تتعرض لها الدولة الليبية وحجم الفرص التي تضيعها جراء استمرار هذا الانقسام؟؟

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info
/lcsms_info
/lcsms.info
/lcsms.info
/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info